اليمن
المكاسب الاقتصادية الرئيسية للسلام

ملخص

في بداية ابريل/ نيسان 2022، وافقت الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا، وسلطة الأمر الواقع في شمال اليمن (المعروفة أيضا باسم الحوثيين) ، والتحالف الذي تقوده السعودية على هدنة لمدة شهرين. وفي حين أنه ليس من المرجح أن يحظى أي حل سياسي بموافقة عالمية بين الجهات الفاعلة في النزاع ، فإن هذا التقرير يقدم لمحة عامة عن الحوافز الاقتصادية التي يمكن استخدامها لخلق توافق في الآراء بين الأطراف المتحاربة الجهات ذات العلاقه الاخرى والمكاسب الإنسانية المتوقعة.

وقد يؤدي الوقف الدائم للأعمال العدائية إلى استئناف واردات الوقود عبر ميناء الحديدة واعاده فتح مطار صنعاء الدولي ، وإلغاء الرسوم الجمركية الداخلية ، وتجديد التنسيق فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية والنقدية ، مما يؤدي الى خلق حوافز كبيرة لأطراف النزاع لقبول السلام بدلا من الصراع. ومن المتوقع أن يكون لهذه الإجراءات أثر إيجابي على عدد كبير من الأنشطة الاقتصادية ، وبالتالي على الحالة الإنسانية العامة. عانى إنتاج وتصدير الوقود الأحفوري ، بما في ذلك النفط والغاز ، من نكسات كبيرة وذلك منذ عام 2015. ويمكن أن يؤدي تنشيط مصادر الإنتاج وزيادة الصادرات إلى توليد إيرادات إضافية ، وإن كانت محدودة أكثر من ذي قبل ، يمكن إدارتها بين عدة أطراف متحاربة و ذات العلاقه. ويمكن أن تساعد هذه الترتيبات في معالجة ميزان المدفوعات وتقليص الفجوة التمويلية الآخذة في الاتساع حاليا. كما يسلط التقرير الضوء على الفرصة التي يتيحها حاليا ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي المسال في السوق الدولية والفجوة الناجمة عن رغبة بعض مستوردي الغاز الطبيعي المسال في استكشاف بدائل للغاز الروسي. وقد تؤدي الفوائد الاقتصادية التي تلي استئناف عمليات إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي المسال إلى آثار إيجابية على عملية السلام عند إنشاء آلية مقبولة للطرفين لإيرادات الغاز الطبيعي المسال. وستكون هذه الفوائد عندئذ بمثابة تدبير هام لبناء الثقة.

ويمكن أن يستفيد نشاط القطاع الخاص أيضا من زيادة فرص الوصول إلى الأسواق المالية الدولية والأدوات التقنية. ومن شأن أنشطة إعادة الإعمار التي يرجح أن تتم بعد التوصل إلى اتفاق سلام أن تعزز فرص العمل ، وتحسن فرص حصول الناس على سبل العيش ، وتزيد من قدرتهم على تلبية احتياجاتهم. كما أن توافر مضخات المياه التي تعمل بالطاقة الشمسية والوقود في السوق ، وإدخال مزيد من التحسينات على الممارسات الزراعية ، وتحسين الوصول إلى الأراضي الزراعية ، يمكن أن يؤدي أيضا إلى زيادة الإنتاج الغذائي المحلي. إن رفع القيود من شأنه أن يقلل من التكاليف التي يتحملها المزارعون. وفي الوقت نفسه ، يمكن أن تساعد زيادة فرص الوصول إلى الأسواق المالية الدولية في استعادة الثقة في البنوك اليمنية المثقلة حاليا بإجراءات تقليل المخاطر التي تتخذها البنوك الأجنبية. وأخيرا ، من المرجح أن يؤدي تفكيك نقاط التفتيش الجمركية الداخلية إلى خفض أسعار السلع الأساسية بالنسبة للسكان مع توليد فرص اقتصادية جديدة وإلغاء الفوائد المرتبطة باقتصاد زمن الحرب في نهاية المطاف.

ولا شك أن هناك تحديات ضخمة يتعين التغلب عليها في البحث عن سلام مستدام وإطلاق بعض فوائده الاقتصادية الرئيسية على النحو المبين في هذا التقرير. فعلى سبيل المثال ، ستظل إمكانية قيام مخربين محتملين بتقويض آفاق السلام القائمة. بيد أن هذه التحديات تتجاوز نطاق هذه الورقة. وبدلا من ذلك ، يركز هذا التقرير على الآثار الإيجابية للسلام من منظور اقتصادي. و يسلط الضوء على عدد من النقاط التي يمكن أن تحفز الأطراف المتحاربة الرئيسية على النظر إلى السلام كخيار موثوق به وقابل للتطبيق وحتى جذاب.

منهجية البحث

يستند هذا التقرير إلى ما يلي:

- مراجعة البيانات الثانوية للأدبيات المتعلقة بالاقتصاد اليمني قبل وأثناء النزاع ، إلى جانب الأدبيات المتعلقة بتطوير العلاقات السياسية والمفاوضات
- تحليل البيانات والاستعراض المكتبي للقدرة التصديرية والإنتاج الزراعي في اليمن قبل النزاع
- مقابلات مع ستة خبراء يعملون في القطاعات العامة والخاصة والمالية في اليمن ومسؤولين يعملون في المؤسسات الدولية العاملة حاليا في اليمن.

أخر التطورات الرئيسية

في 1 ابريل/ نيسان 2022، أعلن المبعوث الخاص للأمم المتحدة لليمن هانز جروندبرج أن الأطراف المتحاربة الرئيسية وافقت على هدنة لمدة شهرين تبدأ في 2 ابريل/ نيسان ، وتستمر حتى 2 يونيو/ حزيران 2022. وجاءت الهدنة المعلنة بعد وقف إطلاق النار من جانب واحد الذي أعلنته وزارة الخارجية والتحالف الذي تقوده السعودية قبل أيام قليلة. وتشمل الهدنة وقف الأعمال العدائية الجوية والبرية والبحرية داخل اليمن وعبر الحدود. وتشمل المكونات الرئيسية الأخرى السماح لـ 18 سفينة وقود بالدخول والتفريغ في ميناء الحديدة خلال الهدنة الأولية التي استمرت شهرين ، والسماح برحلتين تجاريتين أسبوعيا بين صنعاء والعواصم الإقليمية (مثل القاهرة وعمان). كما اتفق الطرفان على مناقشة تخفيف القيود على الحركة في تعز. قد تمتد الهدنة الحالية إلى ما بعد فترة الشهرين الأولية (OSESGY 10/04/2022).

وعقب إعلان الهدنة على الصعيد الوطني ، أعلن الرئيس عبد ربه منصور هادي في 7 نيسان أنه فوض سلطاته إلى مجلس رئاسي وذلك فور إقالة نائب الرئيس علي محسن الأحمر. ويتألف المجلس من ثمانية أعضاء ، من بينهم:

- تعيين رشاد العليمي وزير الداخلية الأسبق رئيسا للمجلس
- عيدروس الزبيدي رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي الانفصالي
- أبو زرعة المحرمي قائد ألويه العملاقة
- طارق محمد صالح قائد قوات المقاومة الوطنية
- سلطان علي العرادة محافظ محافظة مأرب وزعيم قبلي
- فرج سلمان البحراني محافظ محافظة حضرموت وقائد المنطقة العسكرية الثانية
- * عبدالله العليمي بواسير ، المدير السابق لمكتب الرئاسة
- عثمان حسين مجلي ، وزير الزراعة السابق وزعيم العشائر (ICG 08/04/2022; Yemen Future 07/04/2022)

تعهدت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بتقديم 1 مليار دولارمن كليهما للبنك المركزي اليمني في عدن. تعهدت المملكة العربية السعودية بحزمة دعم مالي أخر بقيمة 1 مليار دولار أمريكي الحكومه المعترف بها دوليا الذي يرأسه المجلس حاليا. سيتم تقسيم الدعم الإضافي من الرياض بين توفير الوقود والتطوير (Bloomberg 07/04/2022)

التأثير الفوري

الخسائر في صفوف المدنيين والنزوح

وعلى الرغم من وجود أدلة على حدوث انتهاكات ، كان وقف إطلاق النار صامدا إلى حد كبير في بداية أيار. وفي حين أن العنف ، لا سيما على طول الخطوط الأمامية ، لم يتوقف تماما ، فقد تغير نوع وأثر حوادث العنف. لم يتم الإبلاغ عن أي غارات جوية ، على الرغم من أن العديد من غارات الطائرات بدون طيار والقصف والألغام الأرضية كانت مسؤولة عن الخسائر المبلغ عنها. وفي أعقاب تنفيذ الهدنة ، انخفض عدد الضحايا المدنيين من متوسط أسبوعي قدره 193 ضحية في الأسابيع الأربعة التي سبقت الهدنة (30-3 آذار / مارس) إلى متوسط أسبوعي قدره 102 ضحية في الفترة ما بين 31 آذار / مارس و 27 نيسان / أبريل (CIMP 03/2022 and 04/2022). في منتصف نيسان ، كان عدد الضحايا قد بدأ يتصاعد . وكان معظم الضحايا نتيجة لحوادث إطلاق النار الناجمة عن العنف الناجم عن النزاع ونيران القناصة ، في حين كان آخرون من المتفجرات و القنابل العمياء. وكانت المواقع الأكثر تضررا (من حيث عدد الحوادث والإصابات) في أبريل هي الحديدة والجوف وصعدة وتعز (CIMP 04/2022). بينما لم يتم التبلغ عن وقوع عدد كبير من الضحايا المدنيين في مأرب, استمر العنف في جميع أنحاء المحافظة, مع تقارير عن أنشطة عسكرية تنتهك وقف إطلاق النار (OSESGY 06/04/2022). تبادل كل من الحكومه المعترف بها دوليان و الحوثي الاتهامات بخرق الهدنة.

أن عدد حالات النزوح الجديدة يتناقص باطراد منذ بداية العام. وفي نيسان / أبريل ، انخفض العدد الأسبوعي للأسر النازحة من 202 أسرة في المتوسط في آذار / مارس إلى 140 أسرة في الفترة ما بين 3 و 23 نيسان / أبريل (IOM 25/04/2022).

سعر الصرف وأسعار السلع الأساسية

كان اعلان الهدنة ، وإنشاء المجلس ، وتخصيص 2 مليار دولار أمريكي للبنك المركزي اليمني-عدن آثار إيجابية على سعر الصرف في كل من مناطق الحكومه المعترف بها دوليان و مناطق سيطره الحوثي ، على الرغم من أن المكاسب تضاءلت بمجرد تراجع سعر الصرف الأولي المسجل في 7 أبريل (Sana'a Center 07/04/2022). في مناطق الحكومه المعترف بها دوليا ، بلغت قيمة الريال 885 ريال إلى 1 دولار أمريكي في 8 أبريل ، من المتوسط الشهري للسنة 1,247 إلى 1 دولار أمريكي أذار. كما ارتفعت قيمه الصرف في مناطق سيطره الحوثي (الأوراق النقدية القديمة) بشكل طفيف ، حيث وصلت إلى 554 ريال إلى 1 دولار أمريكي بعد أن بلغ متوسطها حوالي 600 إلى 1 دولار أمريكي منذ كانون الثاني 2020. وجاء هذا الارتفاع بعد أن حظرت سلطة الأمر الواقع تداول الأوراق النقدية الجديدة (المطبوعة والصادرة عن البنك المركزي اليمني-عدن بعد عام 2016) في مناطق سيطرتها-وهو قرار أدى إلى تجزئة الريال (YETI accessed 19/40/2022).

هناك علاقة واضحة بين انخفاض قيمة الصرف وارتفاع أسعار المواد الغذائية ، فإن الفترات السابقة لارتفاع قيمة العملة لم تسفر عن انخفاض أسعار المواد الغذائية. من المحتمل أن تكون هذه النتيجة مرتبطة بالمخاطر المرتبطة بتقلب الريال ، حيث يكافح التجار لتعديل الأسعار لمراعاة المشتريات التي تمت بأسعار صرف أقل ملاءمة أو تعويض الخسائر من الفترات السابقة الناتجه من تدهور العمله السريع (Sana'a Center 08/12/2018; ACAPS and Mercy Corps 16/12/2020). ولأن اليمن يستورد 90% من احتياجاته الغذائية الأساسية ، فإن ديناميكيات السوق العالمية تؤثر على أسعار السلع الأساسية في اليمن. مع استمرار ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود في السوق العالمية ، بل وأكثر من ذلك بعد بدء الحرب في أوكرانيا ، من المتوقع أن تظل الأسعار في اليمن مرتفعة في المستقبل المنظور.

الشكل 1. سعر صرف ريال/دولار أمريكي (كانون اول 2012 إلى نيسان 2022)

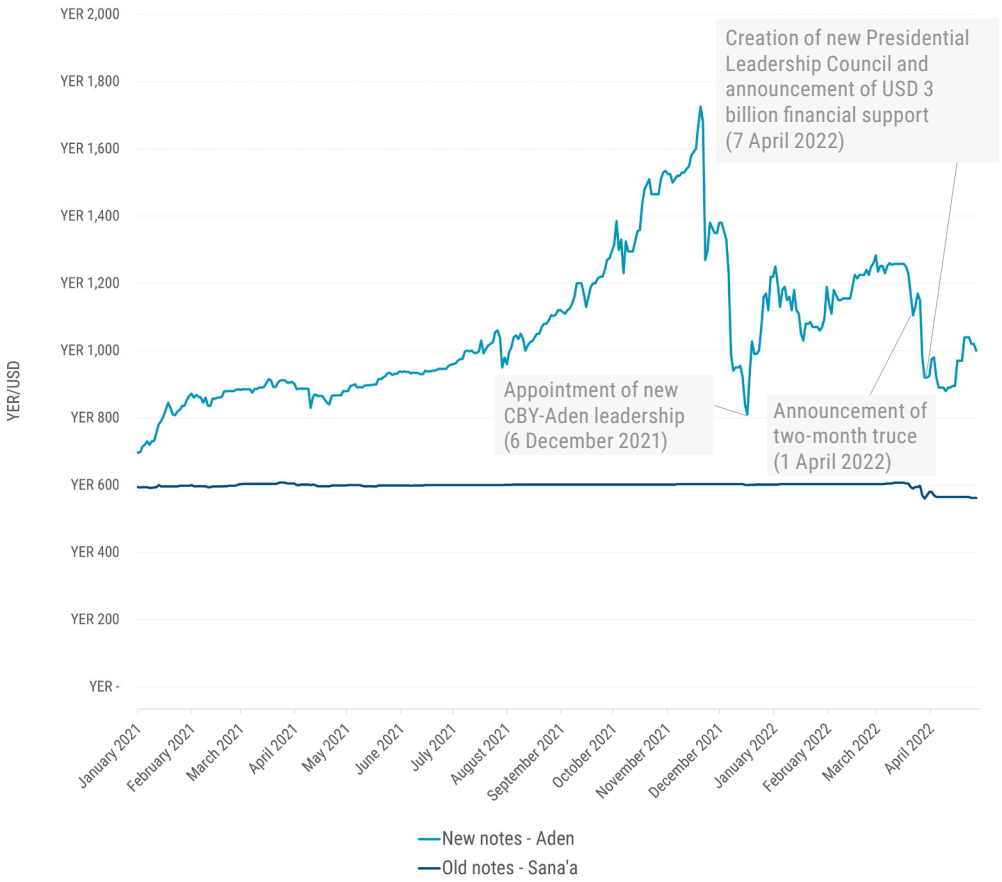

1. انشاء مجلس قيادي رئاسي (7 أبريل 2022)
2. الاعلان عن هدنه لمده شهرين (6 ديسمبر 2021)
3. اعلان عن هدنه لمده شهريب (1 April 2022)

المصدر: YETI (accessed 12/05/2022)

واردات الوقود وأسعاره

كجزء من الهدنة التي توسطت فيها الأمم المتحدة لمدة شهرين والتي بدأت في 2 ابريل/ نيسان 2022، اضطرت الحكومه المعترف بها دوليا إلى السماح بدخول 18 شحنة وقود عبر ميناء الحديدة في شهري نيسان و أيار. في 30 نيسان / أبريل,كان ما مجموعه سبع شحنات تحمل ما مجموعه 202,926 طنا متريا – بما في ذلك ثلاث شحنات البنزين ، وثلاث شحنات زيت الغاز (الديزل) ، وشحنة واحدة من زيت الوقود-كانت مستوردة عبر ميناء الحديدة.I

الشكل 2. اتجاهات استيراد الوقود في اليمن بين نيسان 2012 نيسان 2022

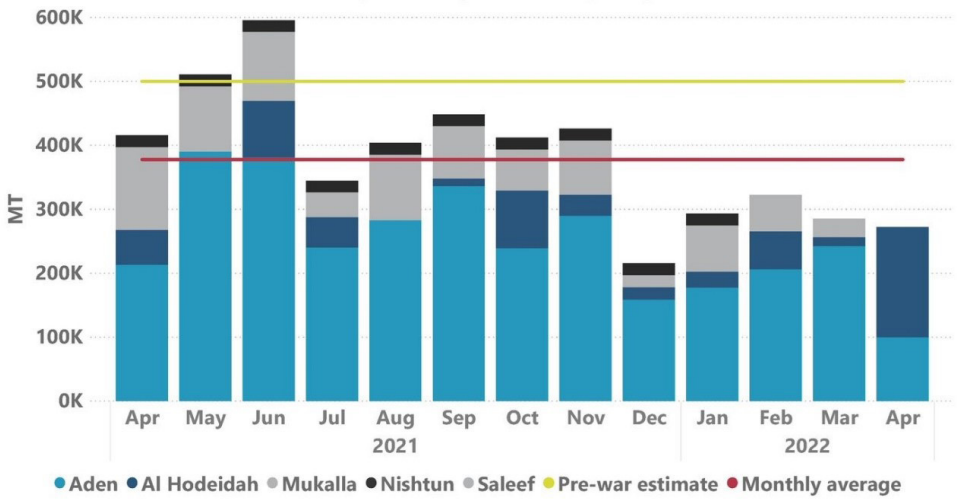

المصدر: YETI (accessed 12/05/2022)

كان وصول شحنات الوقود في نيسان 2022 بمثابة تخفيف لتعطيل واردات الوقود التجارية عبر الحديدة منذ كانون الثاني 2021. مع ذلك جاء التوقع أن أسعار الوقود في مناطق سيطره الحوثيين ستنخفض وسيكون هناك توافر أكبر للوقود في محطات الوقود التي تديرها شركة البترول اليمنية (ووكلاء شركة البترول اليمنية) و المحطات للمملوكة القطاع الخاص.

بعد بدء الهدنة ، انخفض سعر البنزين في صنعاء من 26,000 ريال إلى 16,000 ريال لكل 20 لتر من 4 إلى 9 نيسان , ثم انخفض أكثر إلى عام 12,000 ريال بحلول 25 نيسان / أبريل (Boqash 11/04/2022; KIIs). تنطبق هذه الأسعار على المحطات والوكلاء الذين يديرهم شركه البترول اليمنيه من جهة والمحطات المملوكة للقطاع الخاص من جهة أخرى ، مما يعني أنه لا يوجد حاليا اختلاف واضح بين السعر الرسمي والسعر التجاري للبترول في مناطق سيطره الحوثيين. كما انخفضت تكلفة الديزل في صنعاء من 28,000 ريال في نهاية شهر أذار إلى 19,000 ريال خلال النصف الأول من شهر نيسان وانخفضت إلى 14,000 ريال لكل 20 لترا في بداية شهر أيار (KIIs Boqash 11/04/2022;). سعر الديزل في صنعاء هو 'السعر التجاري' ، حيث يباع الديزل فقط في المحطات المملوكة للقطاع الخاص. لم يكن هناك وقود ديزل يباع في محطات شركه البترول أو وكلائها في بداية أيار 2022.

الجدول 1. أسعار الوقود في اليمن في 25 ابريل/ نيسان 2022 (بالسنة والدولار الأمريكي لكل 20 لترا

الموقع	بنزين (20 لتر)	ديزل (20 لتر)
صنعاء	12,000 ريال (21.2USD)	17,600 ريال (31 USD)
عدن	18,400 ريال (17.7 USD)	19,200 ريال (18.5 USD)
مأرب	3,800 ريال (3.6 USD)	23,000 ريال (22 USD)
تعز	24,000 ريال (23 USD)	26,000 ريال (25 USD)
المكلا	20,000 ريال (19 USD)	21,000 ريال (20 USD)
سئون	22,000ريال (21 USD)	21,000 ريال (20 USD)

المصادر: YETI (accessed 10/05/2022); Boqash (25/04/2022)

الحواشي:

- كان سعر صرف الأوراق النقدية الجديدة (المستخدمة في محافظات الحكومه المعترف بها دوليا) في 25 نيسان هو 1040 ريال إلى 1 دولار أمريكي ، بينما كان سعر صرف الأوراق النقدية القديمة (المستخدمة في مناطق سيطره الحوثيين) 565 ريال إلى 1 دولار أمريكي. تم حساب أسعار الدولار الأمريكي في مأرب والمكلا وسيون وتعز باستخدام نفس سعر الصرف المسجل في عدن ، على الرغم من وجود درجة من التباين بين أسعار الصرف في المحافظات الخاضعة لسيطرة الحكومه المعترف بها دوليا.
- ما لم ينص على خلاف ذلك ، يتم استيراد البنزين والديزل وعدم إنتاجهما محليا.
- سعر البنزين في مأرب أقل من أي مكان آخر في اليمن حيث يتم الحصول عليه محليا من المربع/ المنطقه 18 ومصفاة مأرب.
- يعتبر سعر الديزل في مأرب 'سعرا تجاريا' ، مما يشير على ما يبدو إلى أنه يعكس سعر الديزل المستورد المباع في المحطات المملوكة للقطاع الخاص مقابل سعر الديزل المستورد من المربع/ المنطقه 81 ومصفاة مأرب.

وكما جاء في تقرير "استيراد الوقود ونموذج أسعار الوقود في الحديدة" الصادر في 4 نيسان 2022، فإن أسعار الوقود في مناطق سيطره الحوثيين قد تنخفض أكثر مع تكيف السوق مع استئناف زيادة كميات الوقود المستورد عبر ميناء الحديدة (ACAPS 04/04/2022). وسيتوقف الكثير على ما إذا كان تخفيف تعطيل واردات الوقود التجارية عبر الحديدة مؤقتا ويقتصر على 18 شحنة مخصصة لشهر ابريل/ نيسان و مايو /ايار كجزء من الهدنة الحالية أو ستستمر واردات الوقود التجارية عبر الحديدة على مدى فترة أطول مع تمديد الهدنة.

الرحلات تجارية من وإلى صنعاء

وتشمل شروط الهدنة إعادة فتح مطار صنعاء الدولي للرحلات التجاريه بين صنعاء والقاهرة وعمان. من المتوقع أن تجلب إعادة الافتتاح الأرتياح إلى السكان الذين يعيشون في مناطق سيطره الحوثيين- خاصة أولئك الذين يحتاجون إلى العلاج الطبي في الخارج ، الذين كان الخيار الوحيد للسفر خارج البلاد بالطائرة ,طويلا وخطيراً عبر الخطوط الأمامية ونقاط التفتيش إلى عدن أو سيئون (في مناطق سيطره الحكومه المعترف بها دوليا) (The National 08/04/2022). كان من المقرر أن تتم الرحلة الأولى في 24 أبريل من صنعاء إلى عمان ، لكنها تم تأجيله ، حيث ألقى كل سلطة الأمر الواقع - الحوثي وحكومه المعترف بها دوليا باللوم على بعضهما البعض في التأجيل (France 24 24/04/2022). بعد موافقة الحكومه المعترف بها دوليا على استخدام المسافرين لجوازات السفر الصادرة عن وزارة الخارجية ، فإن كانت أول رحلة طيران في 16 مايو /ايار بين صنعاء وعمان (ABC News 16/05/20220; OSESGY 16/50/2022).

الفوائد الاقتصادية والمكاسب الإنسانية من سيناريو اتفاق السلام

حافظت كل من الحكومه المعترف بها دوليا و سلطه الأمر الواقع – الحوثي على مواقف قوية بشأن الجوانب الرئيسية للاقتصاد, بما في ذلك القيود المفروضة على ميناء الحديدة ومطار صنعاء ، والقطاع المصرفي الرسمي, السياسة النقدية وصادرات النفط الخام. بينما ، كما هو موضح أعلاه ، فإن بعض هذه الجوانب هي جزء من شروط الهدنة (مثل السماح باستيراد الوقود عبر الحديدة) ، هناك حاجة لمزيد من التقدم بشكل الكبير- ليس فقط من حيث استئناف الرحلات التجارية من مطار صنعاء ولكن أيضا فيما يتعلق بالاقتصاد الأوسع. تنفيذ نظام دائم لوقف إطلاق النار على الصعيد الوطني ومواصلة الجهود الرامية إلى اتخاذ تدابير اقتصادية منسقة ، وإزالة القيود المفروضة على الواردات في الحديدة (ليس فقط على الوقود) ، و الغاء الرسوم الجمركية الداخلية يمكن يؤدي إلى فوائد السلام تعوض تلك التي طال أمدها الصراع. مثل هذه النتيجة يمكن تؤدي إلى تحسن عام في الوضع الإنساني في اليمن ، لا سيما فيما يتعلق القدرة الشرائية للأسر وقدرتها على الحصول على السلع والخدمات لتلبية احتياجاتها الأساسيه. القسم أدناه يبحث في بعض هذه الفوائد المحتملة.

سياسات نقدية موحدة والوصول إلى الخدمات المالية الدولية

من المتوقع أن يساعد تنسيق وتوحيد السياسات النقدية على خفض أسعار السلع الأساسية ، وتحسين القوة الشرائية للأسر ، وزيادة مستويات الأمن الغذائي. ان إعادة توحيد السياسة النقدية من شأنه أن يسهل العمليات من أجل الجهات المانحة الدولية ومؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية عندما يتعلق الأمر ببرامج العمل الإنساني. وينبغي أيضا أن تزيد من فعالية وتأثير إيجابي من التمويل الإنساني المقدم إلى اليمن ، وتحديدا فيما يتعلق بتنفيذ برامج المساعدة النقدية ، ولأسباب ليس أقلها انخفاض الفرص المتاحة لأعاده الأتزان للعملة.

ان السياسات النقدية المتنافسة ، أدت إلى تفتيت الاقتصاد, والعملة المحلية ، والقطاع المالي ، جعلت إدارة مشاكل اقتصاد الكلي اليمنيه صعبة للغاية ، وساهمت في تدهور البيئة التشغيلية العامة للأعمال في اليمن. ان السياسات المتباينة بين البنك المركزي اليمني-عدن و البنك المركزي اليمني-صنعاء ادى الى انخفاض إمدادات العملات الأجنبية و قلل الوصول إلى العملات الأجنبية وخطابات الاعتماد عن طريق البنك المركزي اليمني (Sana'a Center 09/09/2019). ان الوصول إلى الحسابات المطلوبه أصبحت أكثر صعوبة خلال الصراع, لأن هناك إجراءات إضافية لتقليل المخاطر تم تطبيقها على البنوك اليمنية من قبل البنوك الأجنبية.

ان خفض التصعيد ونزع الطابع السياسي عن القطاع المالي الذي يمكن أن يكون مقدمة لى, او جزء من, أو نتيجه لاتفاق السلام, يجب أن يدفع بعد ذلك إلى تقييم أكثر شمولا لتدابير تقليل المخاطر المطبقة ضد البنوك اليمنية. يجب أن تؤدي هذه العمليات أيضا في زيادة دعم أصحاب العلاقه الخارجيين للبنوك اليمنية – على سبيل المثال من خلال تقديم البنوك إرشادات واضحة حول طرق زيادة الربط مع خدمات الشبكات المصرفية الدولية. كما أن خفض التصعيد وإزالة السياسة من شأنه أن يخفف الضغط على النظام الرسمي للنظام المصرفي وتمكينه من مواجهة مجموعة التحديات التي يواجهها بشكل جماعي، مثل تراجع الثقة في البنوك اليمنية ونقص السيولة وحيازاتها للسندات الحكومية وأذونات الخزينه.

وينبغي أن تؤدي زيادة مستويات الاتصال بالشبكات المصرفية الدولية إلى إعادة فتح وزيادة الخدمات المصرفية المتبادله. من المفترض أن يكون هناك أيضا زيادة الثقة في العملاء اليمنيين بين المصدرين الأجانب ووكلاء الشحن وشركات التأمين, والشركاء الآخرين في الصناعة. زيادة الثقة يمكن أن تقلل الطلب من رجال الأعمال اليمنيين على ان يتم الدفع بالكامل مقدما. ان هكذا وضع يمكن أيضا ان يشهد زيادة الخدمات الائتمانية المقدمة للبنوك اليمنية وعملاء ها و أصحاب الحسابات .كذلك فان الجهات المانحة ومؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي تسعى إلى استخدام ونقل التمويل الخاص بها عند الضرورة والتي سيتم استخدامها في اليمن سترحب بزيادة هذا الربط.

سيكون الهدف النهائي هو إعادة توحيد العملة وإزالة الأسعار المتعدده - ان كل من أسعار الصرف في السوق تم استخدامها وسعر الجمارك المختلفة و اسعار ميزانيه وطنية مختلفه كذلك تم استخدامها.

زيادة إنتاج وتصدير الوقود الأحفوري

اتفاق سلام وطني (ولا سيما وقف إطلاق النار) ، و الأتفاق على تقاسم الأيرادات ، واستمرار تخفيف القيود في ميناء الحديدة يمكن أن يعزز بيئة مواتية لزيادة إنتاج وتصدير النفط الخام. ويمكن أن تؤدي هذه النتائج أيضا إلى استعادة صادرات الغاز الطبيعي المسال وزيادة عائدات تصدير المواد الهيدروكربونية. ونتيجة لذلك ، فإن إجمالي الإيرادات المتاحة للمركز من المرجح أن تزداد السلطات الحاكمة (وبعض السلطات المحلية). مشيرا إلى أن حجم مشاكل الاقتصاد الكلي الحالية في اليمن يؤثر بشكل مباشر

قيمة الريال وأسعار المستهلك والقوة الشرائية وإيرادات العملات الأجنبية الجيل من زيادة إنتاج الهيدروكربون والصادرات سيكون موضع ترحيب تعزيز الاقتصاد اليمني. من المحتمل أن يخفف بعض الضغط على الأسعار من السلع ونفقات الأسر (لاسيما في مناطق الحكومه المعترف بها دوليا). وبالمثل ، أ اتفاق تقاسم الإيرادات بشأن صادرات الهيدروكربونات يمكن أن يعزز السياسة المفاوضات وتكون تدبيرا لبناء الثقة من أجل السلام المستدام.

النفط الخام

تمثل عائدات تصدير النفط الخام حاليا المصدر الرئيسي لإيرادات الحكومه المعترف بها دوليا. وهي يريد الاستمرار في توليد أكبر قدر ممكن من الإيرادات من هذه الصادرات ، ان النفط الخام يتم تصديره حاليا عبرميناء الشحر في حضرموت ومحطة رودوم / نشيمة في شبوةتريد الحكومه المعترف بها دوليا زيادة صادرات النفط الخام في المستقبل من خلال إعادة تدوير عجله الإنتاج في الحقول الغير منتجه حاليا (Offshore Energy 11/02/2019; Reuters 14/06/2020). ان السلطات المحليه في حضرموت ومأرب وشبوة تحصل على 20% من ايرادات النفط والغاز (TCF 20/04/2021; ACAPS 26/07/2021). ومن الجدير بالذكر أنه في كانون الأول 2022، محافظ حضرموت اللواء فرج البحسني بعث برسالة الى رئيس الوزراء معين عبد الملك تحتوي على سلسلة من المطالب. وشملت هذه المطالب زيادة حصة حضرموت من عائدات النفط الخام المصدر من ميناء الشحر (يشار إليها محليا باسم ميناء الصباح) من 20% إلى 30% (Boqash 30/01/2022). ان الحكومه المعترف بها دوليا و اي حكومه مستقبلية سوف تحتاج في البيئة ما بعد الصراع إلى مواصلة الإدارة بعناية العلاقة مع السلطات المحلية التي تعد موطنا رئيسي لإنتاج وتصدير الهيدروكربون. من جانبها ، أعربت سلطه الأمر الواقع- الحوثي في وقت سابق عن اهتمامها بالوصول إلى الإيرادات الناتجة عن إنتاج النفط الخام والصادراته. كان خيارهم الأول ، والذي يرتبط مباشرة بصافر أكثر أمانا ، هو استبدال السفينة بمحطة بحرية العائمة الجديدة و إعادة تنشيط خط أنابيب مأرب-رأس عيسى (على الرغم من التكلفة العالية المتوقعة لإعادة التأهيل وإعادة التنشيط).ان سلطه الأمر الواقع حريصة على رؤية الصادرات عبر خط أنابيب مأرب-رأس عيسى يتم استئنافها في بيئة ما بعد الصراع ، ولكن يبدو أنه أكثر منطقية من الناحية التجارية للنفط الخام الاستمرار في

التصدير عبر ساحل خليج عدن اليمني. ويستند الأساس المنطقي على التكاليف التي سيتم تكبدها لإعادة تأهيل خط أنابيب مأرب-رأس عيسى ، إلى جانب المسافة الأقصر والرفع الإجمالي الأصغر للنفط الخام المرسل من مأرب للتصدير إلى محطة النشيمة في حي رودوم في شبوة (تبعد حوالي 350 كم من مأرب إلى رودوم ، بإجمالي رفع 300 متر ، مقارنة بمسافة 438 كم ورفع إجمالي 1400 متر من مأرب إلى رأس عيسى). خيار آخر هو اتفاق محتمل لتقاسم عائدات النفط الخام ، والذي بموجبه كما تحصل سلطه الأمر الواقع- الحوثي على نسبة مئوية من النفط الخام المنتج للاستخدام المحلي. في عام 2021، صدرت اليمن 16.6 مليون برميل من النفط الخام بقيمة تصدير 1.17 مليار الدولار الأمريكي (Statista 11/04/2022; KII 02/05/2022). واستشرافا للمستقبل ، هناك عدة عوامل مختلفة يمكن أن يؤثرعلى المبلغ المحدد لإيرادات تصدير النفط الخام التي يمكنني توليدها في عام 2022. وتشمل هذه العوامل سعر النفط في السوق الدولية وما إذا كان الإنتاج سيغير مستويات الصادرات في اليمن أو ستظل كما هي. واصلت أسعار النفط العالمية في الارتفاع في عام 2022 ، قبل الحرب في أوكرانيا وبعدها مباشرة في 24 فبراير 2022 (FT 07/03/2022). كما هو موضح في الشكل 3 ، بلغت أسعار النفط العالمية ذروتها في 8 أذار 2022 ، مع تداول خام برنت عند 127 دولارا للبرميل ، يليه استمرار تقلبات الأسعار. السعر من خام برنت في 2 أيار 2022 كان 107 دولارات للبرميل. إذا لم تكن هناك تغييرات على مستويات الإنتاج واستخدام أرقام الصادرات لعام 2021 مع متوسط سعر 100 دولار أمريكي لكل برميل ، سيكون إجمالي الإيرادات المتولدة 1.6 مليار دولار أمريكي. نسبة ما سيذهب من إجمالي الإيرادات إلى السلطات المحلية في حضرموت ومأرب وشبوة وشركات الطاقة الأجنبية التي لديها أسهم في إنتاج النفط الخام وتشغيل حقول النفط في اليمن - OMV في (حقل س2) وكالفالي (حقل 9). في سيناريو ما بعد الصراع، من المرجح أن يزداد حجم إنتاج النفط الخام. عند تقدير امكانيه زيادة إنتاج النفط الخام والصادرات ، فمن الضروري دراسة الوضع وقدرة حقول إنتاج النفط الخام غير منجه حاليا: حقل 5 (جنة)، حقل إس 1 (داميس)، حقل 32 (حواريم)، حقل 43 (جنوب حواريم). من بين هذه الحقول ، الحقل 5 هو الأكثر من المرجح أن تبدأ بالأنتاج لأول مرة. في هذا السيناريو (الإنتاج الحالي زائد الحقل 5) ومع متوسط سعر 100 دولار للبرميل الواحد، فإن صادرات النفط الخام قد تصل لأكثر من 2 مليار دولار.

ومن الجدير بالذكر أن أي مكاسب اقتصادية تحققت من زيادة عائدات تصدير النفط الخام يقابلها الارتفاع الموازي في فاتوره تكلفة إجمالي واردات الوقود في اليمن. اليمن مستورد صاف للوقود ، وتغطي الواردات الغذائية 90% من المواد الغذائية الأساسية في البلاد. نتيجة لذلك ، فان تغير ديناميكيات الأسعار العالمية للسلع الأساسية المستوردة إلى اليمن تؤثر بشكل مباشر على فاتورة الواردات اليمنية ، وأسعار المستهلك في اليمن ، والقوه الشرائيه للأسر.ان ارتفاع أسعار النفط الخام في السوق الدولية في 2022-2021، خاصة بعد التصعيد الروسي للصراع في أوكرانيا ، هو الخبر السارالوحيد لليمن من حيث عائدات النفط الخام لتصدير النفط. الأخبار السيئة هي أن فاتورة استيراد الوقود تزداد في الوقت نفسه. كما ان الزيادة تأتي كذلك عندما تكون تكلفة القمح والسلع الرئيسية الأخرى ، وكذلك تكاليف الشحن ، قد ارتفعت قبل وبعد بدء الحرب في أوكرانيا على حد سواء. في عام 2021، بلغ إجمالي تكلفه استيراد الوقود ما يقدر بنحو 2.3 مليار دولار أمريكي. يمكن تجاوز هذا الرقم في عام 2022 بناءاً على ديناميكيات الأسعار الدولية حتى الآن في عام 2022 والمسار المتوقع لبقية السنة. أحد العوامل المخففة التي تساعد على خفض تكلفة إجمالي فاتورة الوقود في اليمن هو منحة الوقود السعودية ، حيث توفر المملكة العربية السعودية بانتظام الوقود لتوليد الطاقة الكهربائية في المناطق غير التابعة لسلطه الأمر الواقع- الحوثي منذ أبريل/ نيسان 2021 (Reuters 31/03/2021).

عامل مخفف آخر يتعلق باحتمال استيعاب نسبة أكبر من النفط الخام المنتج في اليمن للمساعدة في تلبية المطالب المحلية وتحسين خدمات الكهرباء. تشير المؤشرات إلى أن هذا العامل يحدث بالفعل ، مع ملاحظة برنامج دعم الديزل تم تقديمه في حضرموت في نهاية ديسمبر 2021. من خلال هذا البرنامج ، تخصص شركة بتروماسيلا الحكومية حصة يومية 350,000 لتر من الديزل للتوزيع والبيع في محافظة حضرموت و بسعر مدعوم (Boqash 23/12/2021; Al Wattan 27/12/2021). يمكن أن تتشكل زيادة الاستيعاب الداخلي لإنتاج النفط الخام كجزء من اتفاقية مفترضه لتقاسم إنتاج الهيدروكربون ، والتي من شأنها التمكين من الحصول على نسبة مقبولة للطرفين من إنتاج الوقود الأحفوري و الإيرادات اللاحقة. من المفترض أن تساعد الاتفاقية في تحسين وتعزيز دور وفعالية المؤسسات التي تديرها الدولة في قطاع النفط.

باختصار ، إن مسار إنتاج اليمن من النفط الخام على المدى الطويل هو مسار متراجع الأداء والعوائد. ان الطريقة للخروج من هذا المسار هي إذا تم اكتشاف احتياطيات جديدة، وهو أمر غير مرجح بالنظر إلى المستوى العالي للتنقيب الذي تم القيام به قبل بدء الصراع. ومع ذلك ، في بيئة ما بعد الصراع التي يحتاج فيها اليمن إلى توليد أكبر قدر ممكن من الإيرادات لمعالجة تحديات الاقتصاد الكلي والجزئي في البلاد ، ان المكاسب على المدى القصير من زيادة إنتاج النفط الخام والصادرات سيكون موضع ترحيب. في الحاله ما بعد الصراع ، يجب على السلطات اليمنيه أن تتطلع إلى استخدام الزيادة المتوقعة في عائدات تصدير النفط الخام كجزء من استراتيجية أوسع لزيادة التنويع الاقتصادي و الحد من اعتماد البلاد على عائدات النفط والغاز لتحقيق قدر ولو ضئيل من الاستقرار السياسي والاقتصادي.

لشكل 3. متوسط سعر خام برنت الشهري للبرميل (بالدولار الأمريكي) من أذار 2020 إلى أيار 2022

1. 127 دولار للبرميل (8 أذار)

2. بداية الحرب في أوكرانيا (24 شباط)

3. 107 دولار للبرميل (2 أيار)

المصدر: Markets Insider (accessed 02/50/2022), Statista (11/04/2022)

الغاز الطبيعي المسال

علقت الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال عملياتها خلال النصف الأول من عام 2015 (Reuters 14/40/2015). بشكل عام ، تقدر قدرة اليمن على الإنتاج والتصدير بـ 6.7 مليون طن متري سنويا لمدة لا تقل عن 20 عاما (YLNG accessed 02/05/2022). ان استئناف إنتاج الغاز الطبيعي المسال وعمليات التصدير يمكن أن تصبح وسيله رئيسيا لبناء الثقة بعد الهدنة الأخيرة وإعادة تشكيل قيادة الحكومه المعترف بها دوليا. ان السعر المرتفع الحالي للغاز الطبيعي المسال بالدولار الأمريكي هو 35 / وحدة حرارية بريطانية ، جنبا إلى جنب مع رغبة العديد من البلدان المستوردة للغاز الطبيعي المسال لخفض مستوى الاعتماد على الغاز الطبيعي المسال الروسي ، يمثل فرصة لليمن لسد جزء من الفجوة في السوق الدولية وتوليد إيرادات إضافية (IEEFA 11/03/2022; Global LNG Hub 29/04/2022). 5 ونتيجة لذلك ، فإن الزخم الأخير الذي كان نتيجه للتطورات السياسية الرئيسية يمكن من خلاله الحفاظ على المكاسب الاقتصادية اللاحقة وذلك بدعم صادرات اليمن من الغاز الطبيعي المسال. وبناءاً على السعر الدولي الحالي ، يمكن توليد إيرادات إضافية من الغاز الطبيعي المسال. يجب النظر بعناية في كيفية تحقيق عائدات تصدير الغاز الطبيعي المسال ، الخيارات الممكنة التاليه:

- إيداع عائدات تصدير الغاز الطبيعي المسال في حساب ضمان يوضع تحت الإشراف من طرف ثالث مستقل (على الأرجح مؤسسة تابعة للأمم المتحدة) ؛ يمكن ترك الإيرادات لتتراكم مع مرور الوقت ، بوصفها وديعة احتياطي من العملات الأجنبية التي يمكن أن يكون الوصول إليها في ضروف ما بعد الصراع
- إيداع عائدات تصدير الغاز الطبيعي المسال في حساب ضمان يوضع تحت إشراف طرف ثالث مستقل (على الأرجح مؤسسة تابعة للأمم المتحدة) ، بهدف استخدام الإيرادات لدفع رواتب القطاع العام.
- موافقة الحكومه المعترف بها دوليا و من جانب واحد على دفع رواتب القطاع العام في جميع أنحاء اليمن بما في ذلك المناطق الواقعه تحت سلطه الأمر الواقع – الحوثي.

القائمة أعلاه ليست حصرية ، ويمكن استكشاف خيارات أخرى ، مع الحاجة إلى تقييم إيجابيات وسلبيات كل منها. ومن شأن تباين أسعار الغاز الطبيعي المسال أن يحدد إلى حد كبير مقدار إيرادات الغاز الطبيعي المسال التي يمكن أن تولدها الشركة. بلغت أسعار الغاز الطبيعي المسال العالمية في أبريل 2022 حوالي 35 دولارا أمريكيا / مليون وحدة حرارية بريطانية ، أي أقل بنسبة 50% عن السابق الشهر الذي كانت فيه أسعار الغاز الطبيعي المسال العالمية مرتفعة إلى 80 دولارا أمريكيا / مليون وحدة حرارية بريطانية بعد بداية الحرب في أوكرانيا. ومع ذلك ، فإن الأسعار الحالية أعلى بكثير مما كانت عليه قبل 12 شهرا ، عندما كانت أقل من 10 دولارات أمريكية / وحدة حرارية بريطانية (انظر الشكل 4).

'الأرباح' الفعلية ستكون أقل بكثير بدايتاً للأ سباب التاليه:

- الحاجة التخلص من تكاليف تشغيل مرافق الغاز الطبيعي المسال المتراكمة والتي كانت في وضع الاستعداد منذ عام 2015
- ارتفاع تكاليف التوظيف والتشغيل وارتفاع معدلات استئجار السفن.
- العقود القائمة مع توتال إنرجيز للغاز والطاقة ، وشركة الغاز الكورية ، وشركة جي دي إف السويس, والتي يجب أيضا إعادة النظر فيها كجزء من أي محاولة لاستئناف إنتاج الغاز الطبيعي المسال والصادرات من اليمن ؛ تم الاتفاق على العقود في البداية في عام 2005 ثم أعيد التفاوض عليها في عام 2012.

الشكل 4. أسعار الغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المسال، 2022-2021

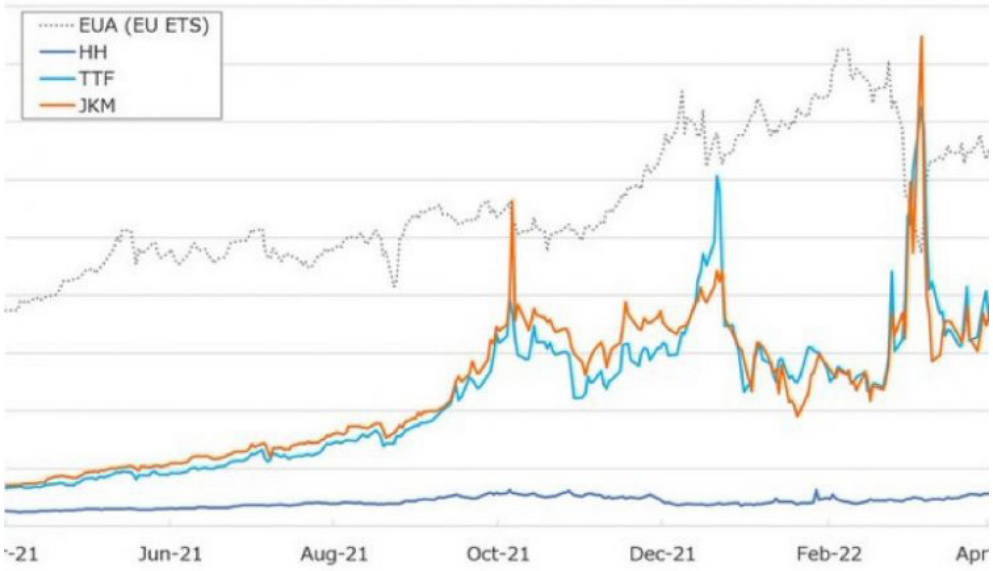

المصدر: Global LNG Hub (29/04/2022)

الاعتبارات الرئيسية لأي اتفاقية أو آلية محتمله لإيرادات الغاز الطبيعي المسال

ومع ذلك ، فإن فكرة التوصل إلى اتفاق أو آلية لتقاسم عائدات الغاز الطبيعي المسال تقدم, سلسلة من التحديات ، وهي نافذة لفرصة من غير المرجح أن تظل مفتوحة لفترة طويلة. ولكي تستأنف العمليات ، يجب أن تكون مرافق الغاز الطبيعي المسال في اليمن آمنة. التهديدات الأمنية يجب أن تدار لعدة أشهر- من الإنتاج مرافق المنبع التي تقع في حقول الغازفي حقل 18 ، مأرب ، وعلى طول خط أنابيب الممتد 320 كم إلى محطة الغاز الطبيعي المسال ومرافق الميناء في بلحاف في شبوة. تشمل الإدارة ما يلي الاتفاق على ترتيبات أمنية للموظفين لإجراء دراسة تقنية شاملة لتقييم حالتهم والعمل في منشأة الغاز الطبيعي المسال على المدى الطويل.

وبصرف النظر عن مواقف قيادة سلطه الأمر الواقع الحكومه المعترف بها دوليا وصعوبة الحصول على الاتفاق وعلى شروط اتفاق لتقاسم الإيرادات ،فان وجهات نظرشركات الطاقة الأجنبية التي هي من المساهمين الرئيسيين والتي ايظا يجب أن تؤخذ في المعادلة.

من الضروري ضمان مستوى من الشفافية حول شروط و آلية جديدة بين أصحاب العلاقه المحليين والدوليين المعنيين. التفاصيل التي يجب الكشف عنها تشمل: تفاصيل عقود البيع بين صافر و شركه الغاز الطبيعي المسال اليمنيه وبين شركه الغاز الطبيعي المسال اليمنيه و المشترون أو المساهمون والدوليون (توتال إنرجيز للغاز والطاقة ، المؤسسة الكورية للغاز ، جي دي إف السويس)؛ حيث يبيع المشترون والمساهمون الدوليون الغاز الطبيعي المسال الذي يتلقونه من شركه الغاز الطبيعي المسال اليمنيه وكذلك السعر الذي يبيعونه به خارج اليمن ؛ وكذلك إيرادات الدولة (بما في ذلك الإيرادات مقابل النفقات وتكاليف التشغيل).

يجب تخصيص نسبة مئوية من إيرادات الغاز الطبيعي المسال لمدفوعات الإيجار التي تضمن استمرار أمن مرافق الغاز الطبيعي المسال وخط الأنابيب. نظرا لتقلب الأسعار ، إن مقدار الإيرادات التي يمكن أن يولدها اليمن من الغاز الطبيعي المسال سيختلف في السنوات القادمة. بالنظر إلى المستقبل ، بعد الأشهر 12-24 القادمة ، والإشارة إلى احتمال أن عائدات تصدير الغاز الطبيعي المسال قد تنخفض ، سيكون من الحكمة حال استيعاب استخدام الغاز الطبيعي المسال المنتج لمعرفة ودراسة ما إذا كان يمكن زيادة الاستخدام المحلي للغاز الطبيعي المسال لدعم الاقتصاد الوطني. أحد المجالات التي يجب استكشافها هو استخدام الغاز الطبيعي المسال للكهرباء لتوليد الطاقة. وسيتعين إجراء تقييم مفصل لتحديد جدوى زيادة الاستخدام المحلي للغاز الطبيعي المسال والانتقال من الديزل -محطات الطاقة التي تعمل على مازوت. يمكن أيضا استخدام الغاز الطبيعي المسال في الصناعات ذات الطلب العالي على الطاقة في اليمن والتي تستخدم الفحم حاليا.

اتفاقية و تنفيذ آلية استيراد الوقود الخاصه بميناء الحديدة

وبصرف النظر عن الجهود المقترحة لاستئناف إنتاج الغاز الطبيعي المسال والصادرات ، فان التوصل لاتفاق على آلية جديدة تغطي واردات الوقود عبرميناء الحديدة يجب أن تظل أولوية رئيسية. ينبغي أن تجديد الجهود و النظر في الاقتراح الذي سبق أن قدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمعالجة بعض أوجه القصور السابقة في الآلية التي توسط فيها مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لليمن والتي انهارت في منتصف عام 2020. إذا ما تم الأتفاق مع الحكومه المعترف بها دوليا على آلية جديدة مقبولة للطرفين لاستيراد وقود الحديدة, يمكن أن يكون لمثل هذا الاتفاق تأثير إيجابي على جوانب مهمة من الاقتصاد ، والمجتمع بشكل عام ، على المدى القصير والطويل.

تشمل التأثيرات قصيرة المدى على ما يلي:

- توفير دفعة ترحيبيه لاثنين من الخدمات والقطاعات الحيوية في البلاد من خلال استخدام نسبة مئوية من ضرائب استيراد الوقود والجمارك الناتجة عن واردات الوقود من خلال ميناء الحديدة لتغطية بعض تكاليف الصحة العامة والتعليم ورواتب العاملين.
- زيادة إمكانية خفض أسعار الوقود في محافظات الشمال والشمال الغربي وحل قضايا العرض والطلب الدورية في المحافظات الجنوبيه و الشرقية بسبب الوقود الذي يتم شراؤه من الأسواق المحلية في مناطق خارج سيطره سلطه الأمر الواقعو الذي يتم نقله بالشاحنات برا إلى مناطق سيطره سلطه الأمر. انخفاض أسعار الوقود من شأنه أن يقلل تكلفة نقل المياه بالشاحنات (وتساعد على زيادة فرص الحصول على مياه الشرب النظيفة) ، وكذلك تكلفة المحاصيل الغذائية المروية ، وكذلك نقل كل من المنتجات المحلية والمواد الغذائية المستوردة (وغيرها من السلع). كما أن انخفاض أسعار الوقود سيحسن تنقل الناس للوصول إلى سبل العيش والخدمات وزيادة المساعدات الإنسانية و قدرة المنظمات على تنفيذ برامجها. وتشمل الآثار على المدى الطويل تقليل تعارض السياسات النقديه لكلا من الحكومه المعترف بها دوليا و سلطه الأمر والتي من شأنها أن تساعد اليمن على معالجة السيولة والتضخم وسعر الصرف الغير مستقر و بطريقه أكثر تماسكا.

تحسين بيئة الأعمال وزيادة النشاط الاقتصادي ونشاط القطاع الخاص

ان تخفيف القيود على الموانئ ومطار صنعاء الدولي قد يزيد إيرادات الدولة المرتبطة بشكل كبير بالنشاط الاقتصادي. وتحقيق موارد أكبر من تحصيل الإيرادات نتيجة لزيادة إنتاج الوقود الأحفوري ،كذلك فان الزياده في السوق المبيعات المحلية والصادرات يمكن أن تزيد الاستثمار العام في خلق فرص العمل في القطاع الخاص و التنويع الاقتصادي.

يجب أن تستهدف التدابير الموجهة نحو التنمية الزراعة وصيد الأسماك والتعدين و قطاعات البناء وتمكين شبكات الأعمال القائمة من خلال التبادلات الأسهل عبر المحافظات وذلك بعد وقف إطلاق النار على مستوى البلاد. ان التركيز على إعادة الإعمار يمكنه التأثير بشكل إيجابي على صناعة البناءو الأنشاءات كثيفة العمالة. ان استئناف الأنشطة في قطاع البناء والأنشاءات سيفيد قطاعات أخرى ، بما في ذلك الزراعة ، عند إصلاح السدود وقنوات الفيضانات ؛ السياحة ، عند إصلاح المواقع والطرق السياحية ؛ و النشاط الاقتصادي بشكل عام ، حيث من المتوقع أن تتطلب الصناعة قوة عاملة كبيرة و سوف تمتص بعض البطالة الحالية.

ان التكاليف المتزايدة والمرتبطة بالواردات الغذائية أبرزت القيود المفروضة على الاعتماد على الأغذية المستوردة من الخارج وأهمية تطوير الإنتاج الغذائي المحلي. يمكن تخصيص الموارد على وجه التحديد لتعزيز و تحديث القطاع الزراعي المحلي. ومثال على ذلك هو السماح لمزيد من الشركات بالوصول إلى تمويل جيد وبرامج تمويل المشاريع الصغيره أو تقديم المساعدة المالية والتقنية لإنشاء مشاريع الشركات الصغيرة والمتوسطة (Sana'a Center 29/08/2018). مع رفع قيود الاستيراد,ستصبح الألواح الشمسية أكثر سهولة للمزارعين ، مما يحفز تحويل مضخات الري التي تعمل بالديزل إلى مضخات تعمل بالطاقة الشمسية. قد تستفيد صناعة صيد الأسماك أيضا من جهود أكبر لإزالة الألغام من مناطق الصيد وتحديث موانئ الصيد في البحر الأحمر وخليج عدن ، وتعزيز شبكات التجارة الداخلية. ان تعزيز قطاع الأعمال في اليمن والاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة سيهيئ التجار الجدد لدخول السوق. وبالنظر إلى الدرجة العالية ذات الطبيعة الاحتكارية لكبار التجار في اليمن والاستثمار في الشركات الصغيرة والمتوسطةكل هذا سيمهد الطريق لمزيد من السوق الشامل والحد من احتمال الزيادات في الأسعار نتيجه الاحتكار. التجار الذين لديهم الأمكانيه لاستفادة من الوضع الراهن الحالي ، سكون لهم فرصه ايظاً من الوصول إلى سوق أكبر مع انخفاض تكاليف المعاملات.

سيؤدي استقرار سعر الصرف إلى تحقيق استقرار مالي أكبر ، مما يوفر فرص جديدة للمستثمرين الأجانب والمتعاملي بالتحويلات. على وجه الخصوص ، ان التركيز حاليا على سداد القروض قصيرة الأجل و الذي قد يمهد الطريق لزيادة الاستثمار التنمية المستدامة الطويلة الأجل (Sana'a Center 30/04/2020). عند نهاية الأعمال العدائية يمكن دعوة المملكة العربية السعودية لإنشاء منطقة اقتصادية حرة في منطقة الوديعه ، حيث يمكن لرأس المال السعودي توظيف القوى العاملة اليمنية ، مما يساعد الحكومة اليمنية في نهاية المطاف على إصلاح ميزان مدفوعاتها (Sana'a Center 17/10/2018).

زيادة الإنتاج الغذائي المحلي وإمكانات صادرات المواد غير البترولية

ان اتفاق سلام على الصعيد الوطني ، وخاصة وقف دائم لإطلاق النار ورفع القيود في ميناء الحديدة ، سيكون لها تأثير إيجابي على الإنتاج الغذائي المحلي في اليمن. وزيادة التمويل الموجه للتنمية و الأستثمار في رأس المال البشري والأغذية المنتجه محليا، بما في ذلك التمويل الريفي ، وبنوك البذور ، ومصايد الأسماك ، والمياه على مستوى المجتمعات المحليه ، والطاقة الشمسية و مشاريع الري بالطاقة ، من شأنها أن تساعد في تلبية احتياجات السوق الفورية ، والحد من الاعتماد على الواردات الغذائية مع تطوير ريادة الأعمال ، والحفاظ على سبل عيش اليمنيين. هذه ومن شأن الاستثمارات أيضا أن تعزز إمكانية وصول الإنتاج الغذائي المحلي إلى الأسواق الخارجيه. كما سيستفيد الإنتاج الغذائي المحلي من توافر المعدات على نطاق أوسع, بما في ذلك مضخات المياه التي تعمل بالطاقة الشمسية أو الوقود لري الحقول. بالتزامن مع كامل أوعلى الأقل التخفيف الجزئي لقيود الاستيراد ، يمكن أن تقلل هذه الإجراءات من التكاليف التي يتحملها المزارعين ، مما يجعل الصادرات الزراعية أكثر جاذبية للأسواق الخارجية.

هذا وقد أثر النزاع بشدة على الإنتاج الغذائي المحلي في اليمن. في ما بين عامي 2014-2018، انخفضت مساحة الأراضي المزروعة بمحاصيل الحبوب بنسبة 50% في المحافظات المتضررة من النزاع مثل البيضاء وصعدة وصنعاء. على الرغم من أن الإنتاج بدأ في التعافي في بداية عام 2019 ، إلا أنه ظل أقل بنسبة 34% من مستويات عام 2014 عند نهاية العام (Ministry of Agriculture accessed 12/2020; ACAPS and Mercy Corps 16/12/2020). يعتمد القطاع الزراعي على الواردات ، ولا سيما البذور والأسمدة والمبيدات الحشريه وغيرها من المعدات. وقد أدت القيود المفروضة على الواردات وغيرها من ديناميكيات النزاع إلى زيادة العوائق المتعلقه بالتكلفة أمام المزارعين في الحصول على المواد الضرورية للحفاظ على الإنتاج.

تخفيض وقت وتكاليف النقل الداخلي

في بيئة ما بعد الصراع ، من المتوقع أن ينخفض وقت وتكلفة نقل البضائع برا عبر اليمن. أولا ، ان من شأن خفض التصعيد في مناطق النزاع على الطرق عقد المواصلات الرئيسية أو بالقرب منها أن يتيح المزيد من الطرق للتنقل والوصول المباشر والأسرع. ثانيا ، يجب أن يؤدي انخفاض عدد نقاط التفتيش التي تم إنشاؤها لأغراض أمنية وتحصيل الدخل إلى تقليل أوقات النقل البري وتكاليفه وخفض أسعار السلع الاستهلاكية في جميع أنحاء اليمن ، مما يخفف الضغط على القوة الشرائية للأسر.

يمكن أن يؤدي تفكيك نقاط التفتيش الجمركية إلى إنهاء الازدواج الضريبي على البضائع التي تدخل اليمن حاليا عبر الموانئ البحرية والمعابر الحدودية البرية التي تسيطر عليها الحكومه المعترف بها دوليا قبل دخولها مناطق سيطره سلطه الأمر الواقع- الحوثي. ومن المعقول أيضا أن تكون السلطات المركزية في وضع أقوى يمكنها من العمل مع سلطات المحلية لإبقاء طرق الوصول مفتوحة ومنع الجماعات المسلحة المحلية من فرض رسوم إضافية على طول طرق النقل. (6) ومع ذلك ، يكاد يكون من المؤكد أن عملية خفض التصعيد وإزالة نقاط التفتيش ستكون عملية مرحلية تنفذ خلال فترة انتقالية. ستبقى هذه العمليات عرضة للتراجع. ومن الجدير بالذكر أيضا أن نقاط التفتيش الجمركية الداخلية مصممة لتوليد إيرادات ضريبية إضافية لسلطه الأمر الواقع- الحوثي وتنظيم تدفق الأيرادات إلى مناطقها ، مما يوفر دعم اقتصادي إضافي لسلطه الأمر الواقع- الحوثي.

قد يتزامن افتتاح شبكات الطرق الداخلية في اليمن أيضا مع إعادة فتح معبر حرض- الطوال الحدودي الذي يربط شمال غرب اليمن وجنوب غرب المملكة العربية السعودية. ومن شأن العودة إلى التجارة عبر الحدود وزيادتها من خلال معبر حرض-الطوال أن يساعد في تحفيز الاقتصادات المحلية على جانبي الحدود. تنطبق نفس القواعد على معبري علب والبقع الحدوديين الأقل استخداما ولكنهما لا يزالان بارزين. ومن شأن زيادة النشاط الاقتصادي عبر الحدود أن يسفر عن أثر إيجابي على الاقتصاد اليمني بشكل واسع نطاقا. لكن بعض المراقبين اليمن يشعرون أن العودة إلى ظروف ما قبل الصراع أمر غير مرجح نظرا لرغبة المملكة العربية السعودية في إنشاء منطقة عازلة (CEIP 14/06/2021).

طرق النقل الرئيسية: مقارنة بين ما قبل الصراع والوضع الحالي

تقارن الخرائط أدناه طرق النقل الرئيسية الحالية والطرق التي سبقت النزاع. تتضمن الخريطة الأولى الطرق الرئيسية التي تسهل النقل البري الأسرع وتوزيع السلع الأساسية التي تربط الموانئ البحرية الرئيسية والمعابر الحدودية البرية في اليمن. وتؤثر ديناميكيات الصراع المحلي على معظم تلك الطرق ونقاط الوصول وتترك سائقي الشاحنات يسلكون طرقا بديلة ويتكبدون تكاليف أعلى بكثير. وتبين الخريطة الثانية أي من الطرق الرئيسية يوجود عليه مستوى معين من التقييد ، والطرق الالتفافية البديلة التي يلجأ إليها الناقلون أثناء النزاع.

The project benefited from the support by the IMEDA programme, which is supported by UK aid from the UK government.

PRE-CONFLICT MAJOR TRANSPORT ROUTES

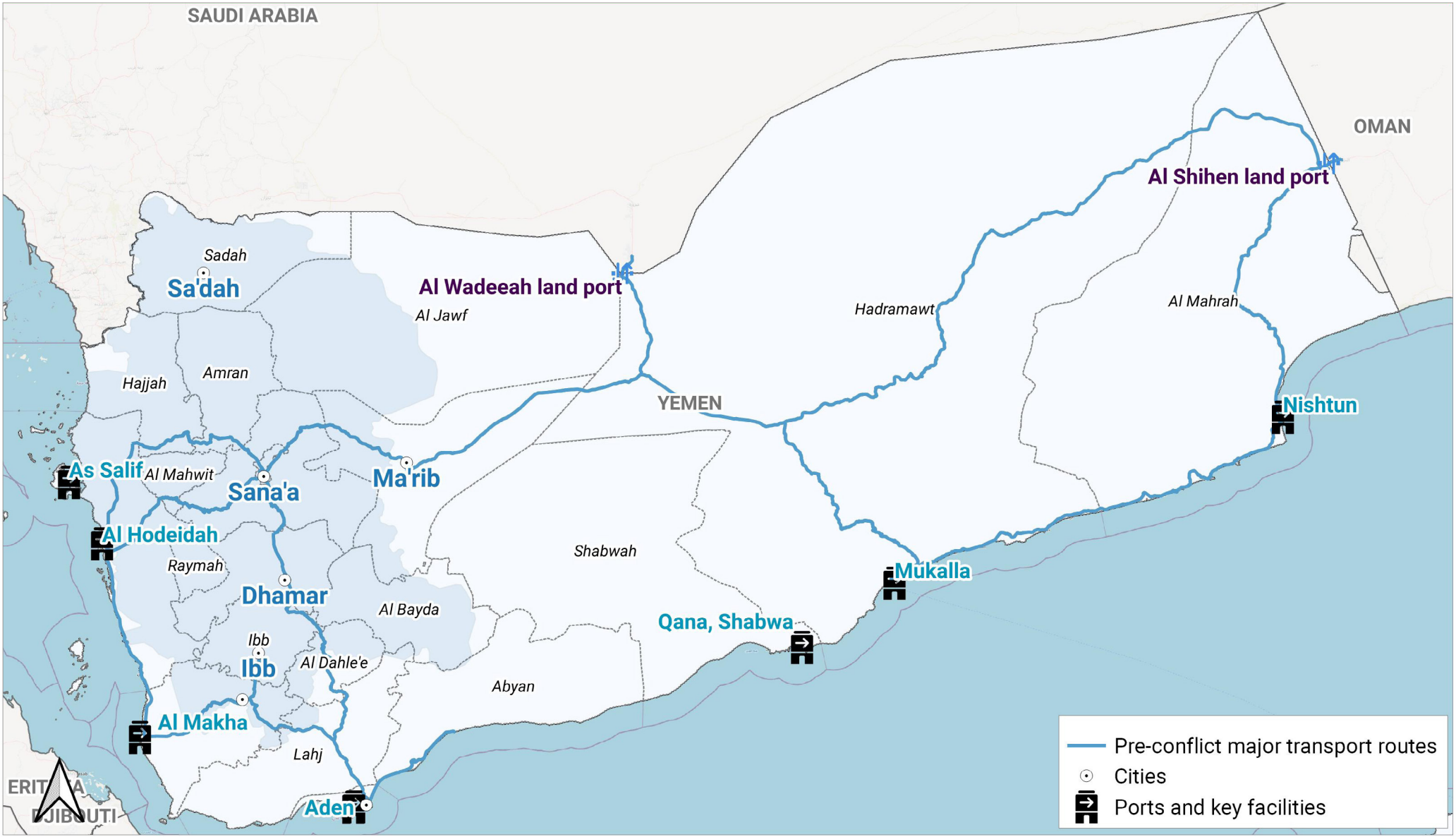

Date created: 06/10/2021
Source(s): ACAPS

www.acaps.org

The boundaries and names and designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by ACAPS

CURRENT MAJOR TRANSPORT ROUTES

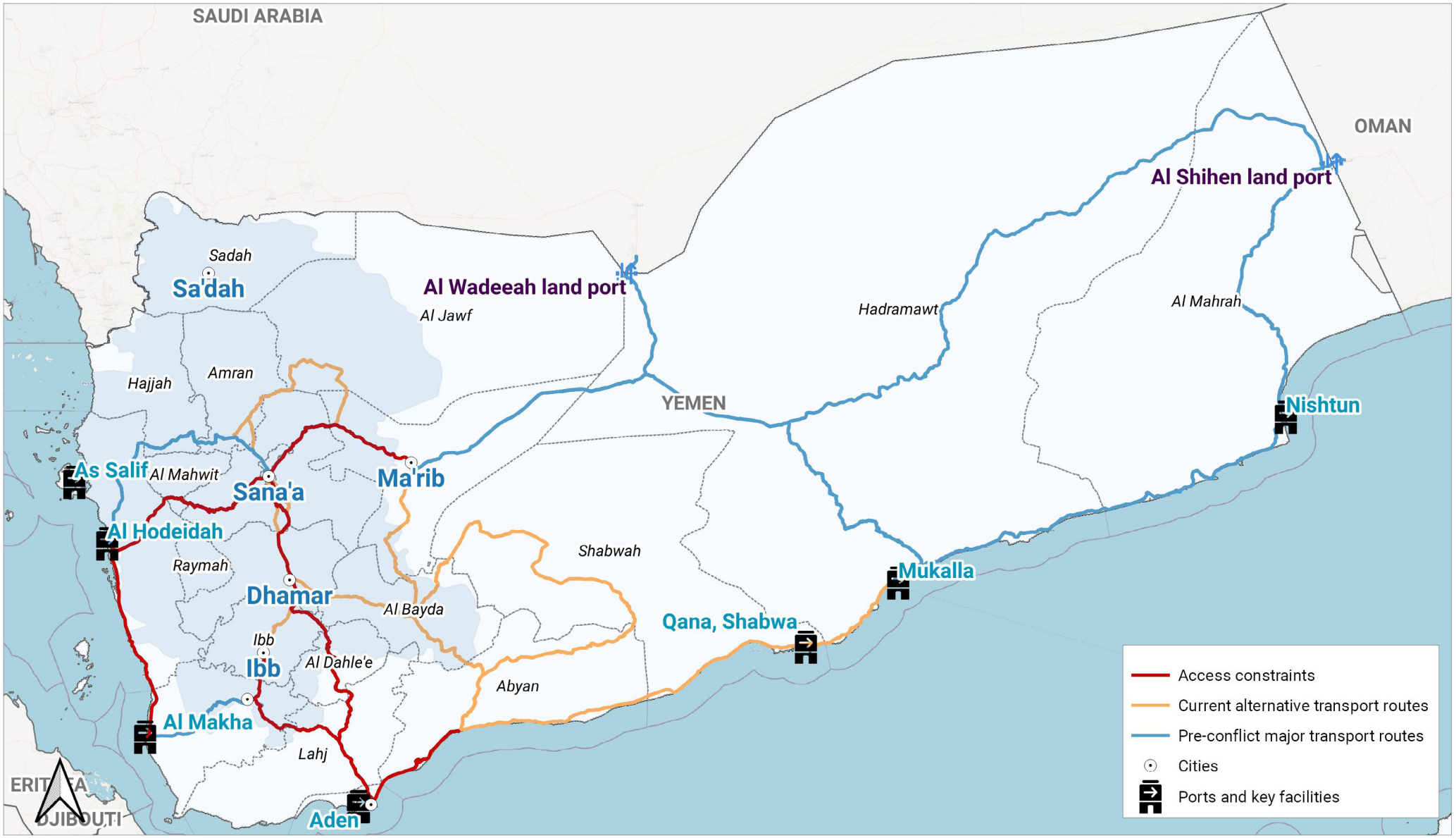

Date created: 14/05/2022
Source(s): ACAPS

www.acaps.org

The boundaries and names and designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by ACAPS